

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

محضر اجتماع

مكتب مجلس المستشارين

رقم 99 ليوم الاثنين 21 ماي 2012





## محضر اجتماع المكتب رقم 99 ليوم الاثنين 21 ماي 2012

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الاثنين 21 مايو 2012 اجتماعه الأسبوعي برئاسة الدكتور الشيخ محمد بيد الله وحضور الأعضاء السادة :

- فوزي بنعلال : الخليفة الأول
- محمد فضيلي : الخليفة الثاني
- احمدو ديدا : الخليفة الرابع
- عبد الرحمان اشن : الخليفة الخامس
- عابد شكيل : محاسب
- عادل المعطي : محاسب
- عبد المالك أفرياط : محاسب
- أحمد حاجي : أمين
- حميد كوسكوس : أمين

بعد الموافقة على محضر الاجتماع السابق ليوم الاثنين 14 ابريل 2012، حدد المكتب موعد الجلسة الشهرية لمساءلة رئيس الحكومة في أول ثلاثاء من كل شهر على أن تنطلق أولى هذه الجلسات يوم 05 يونيو المقبل والتي يتضمن جدول أعمالها موضوعان رئيسيان هما محاربة الرشوة، والأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد المغربي. وقد تم تحديد حصص هذه الجلسة مناصفة ما بين البرلمان والحكومة وعلى أساس التوزيع النسبي للفرق.

بعدها وافق المكتب على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 22 ماي 2012 والتي سيرأسها الخليفة الخامس للرئيس السيد عبد الرحمان أشن والسيد عبد اللطيف أبدووح كأمين للجلسة.

في مجال التشريع أخذ المكتب علما بتوصل مجلس النواب بالنصوص التشريعية التالية :

- مشروع قانون رقم 18.12 يتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل.
- مشروع قانون رقم 05.12 يتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي.
- مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي في الفصول 475 و 486 و 494 و 495 و 496.
- مقترح قانون يقضي بتغيير الفصل 475 من مجموعة القانون الجنائي.

• استدراك خطأ مادي يتعلق بمقترح قانون يقضي بتعديل الفصل 32 - 37 - 38 - 39 - 63 - 431 من قانون المسطرة المدنية.

من جانب آخر أبلغ السيد الرئيس بأن راسل رئاسة الفريق الفيدرالي في شأن عدم قانونية طلبه بإحالة القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا على المجلس الاقتصادي والاجتماعي قصد إبداء الرأي في بعض مواده.

في مجال العلاقات الخارجية وافق المكتب على الدعوة الموجهة للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط في شخص المستشار السيد الحو المربوح للمشاركة في أشغال اجتماع منظمة الأمم المتحدة حول الطاقات المتجددة في المجال البحري التي ستحتضنها نيويورك ما بين 29 ماي وفتح يونيو 2012.

إثر ذلك انتقل المكتب لدراسة مجموع النقط المدرجة في محور الشؤون الإدارية حيث قدم الأمين العام للمجلس عرضا حول الدراسات التي قامت بها مصالح إدارة مجلس المستشارين فيما يخص تقاعد السادة المستشارين خاصة على ضوء التغيرات التي ستعرفها التركيبة البشرية لمجلس المستشارين. وفي هذا الإطار تم التأكيد على ضرورة الإسراع بتعديل بعض مواد القانون المتعلق بتقاعد السادة المستشارين المحال على لجنة المالية.

على صعيد آخر قدم السيد الأمين العام للمجلس الخطوط العريضة للدراسة التي قامت بها مصالح إدارة مجلس المستشارين فيما يتعلق بالأثر المالي لتعميم استفادة موظفي المجلس من نقطتين إضافيتين على غرار الموظفين الذين تم إلحاقهم من مجلس النواب إلى مجلس المستشارين، وقد قرر المكتب مواصلة دراسة هذا الموضوع لاتخاذ القرار النهائي.